



دلالات تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي(*)

الباحث/ حكيم محمد أحمد الحسيني
طالب دكتوراه

د/ عبد الوهاب مهيوب عامر
أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

د/ محمد زبيدي بن عبد الرحمن
أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

دلالات تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي

الباحث/ حكيم محمد أحمد الحسيني
طالب دكتوراه

د/ عبد الوهاب مهيوب عامر
أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

د/ محمد زدي بن عبد الرحمن
أكاديمية الدراسات الإسلامية- جامعة ملايا- ماليزيا

الملخص

ارتبطت المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً، وتركت بمفهومها الإسلامي بصمات إيجابية في الاستقرار السياسي، وقد تجلّى ذلك بوضوح في الاستقرار السياسي الذي شهدته المدينة المنورة بعد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى في العهد النبوي، يرصد الباحث في هذه الدراسة تأثير المشاركة السياسية في العهد النبوي في تحقيق مؤشرات تعكس مدى الاستقرار السياسي العهد النبوي. تهدف الدراسة الى التعرف والضبط لمفهوم المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في المنظور الإسلامي ومدى تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي، وشملت الدراسة مقدمة ومبحثين، فالمقدمة تناولت التمهيد والأهمية والأهداف والدراسات السابقة ومنهجية الدراسة وهيكلها. وتناول المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية من منظور إسلامي، وتناول المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، وقد اطلع الباحث على العديد من الدراسات السابقة واستفاد منها، وإن لم تلامس موضوع الدراسة مباشرة، وخرجت الدراسة بعدة نتائج، من أهمها: أن العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي علاقة طردية، كلما زادت فاعلية المشاركة السياسية زاد الاستقرار السياسي، وأن مؤشرات الاستقرار السياسي ارتبطت بأشكال المشاركة السياسية التي وجدت في العهد النبوي والتي كانت تطبيقاً صحيحاً للمنهجية الشرعية السياسية.

الكلمات المفتاحية: دلالات، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي، النظام السياسي، السياسة الشرعية.



Implications of the Impact of the Political Participation on the Political Stability in the Prophetic Era

Hakim Mohammed Ahmed Al-Hasani

PhD Candidate

DR. AMER ABDULWAHAB MAHYOUB MURSHED

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

DR. MOHAMAD ZAIDI BIN ABDUL RAHMAN

Academy of Islamic Studies, University of Malaya, Malaysia

Abstract

Political participation is closely associated with political stability. With its Islamic concept, it has positive imprints on the political stability. This is clear on the political stability which was witnessed in Al-Madinah Al-Munawwarah after the establishment of the first Islamic state in the Prophetic Period. The researcher observes the effect of the political participation in the Prophetic Period on achieving indicators reflecting the extent of political participation in the Prophetic Period. This study involves an introduction and two sections. The introduction contains the introduction, importance and objectives of the political participation in the Prophetic Period. The first section is about the nature of political participation according to the Islamic perspective, and the second section is about the effect of political participation in the Prophetic Period. In his study, the researcher adopted the descriptive inductive methodology, the analytical methodology, and the historical methodology. The researcher reviewed many previous studies and found that they were not about the effect of political participation on political stability. The researcher found several results, the most important of which are what follows. The relationship between political participation and political stability is direct relationship: whenever the efficacy of the political participation increases, the political stability increases. Also, the indicators of political stability were associated to the forms of political participation that were found in the prophetic period and which were the correct implementation of the political Islamic system methodology.

Keywords: indicators, political stability, political participation, political system, Shariah policy.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الحق الى كافة الخلق وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

لقد اختار الله الإسلام ليكون الدين الخاتم للبشرية كما قال سبحانه تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١)، فهو الدين الذي حمل بين جنباته الهداية والرحمة والسلام والأمن والأمان، وقامت مبادئه على الهدايات والتشريعات التي تكفل للمجتمعات الإنسانية كل عوامل السعادة والاستقرار والتنمية. فالاستقرار والأمن من أعظم النعم التي حباها الله للإنسان، فراحة البال، وهناء العيش، والشعور بالحياة الطيبة هو نتاج وثمره الاستقامة والتمسك بمنهج الله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾^(٢).

لقد شكلت المشاركة السياسية في الدولة الإسلامية الناشئة في المدينة المنورة قمة النضج السياسي حيث انطلقت هذه التجربة الراشدة من تشريعات سماوية رسمت لها شكلاً جديداً من أشكال السلطة وصورة تعايشية لمجتمع جديد يتم بناءه بشكل تدريجي متفرد عن كل الأنظمة السائدة في تلك الدول آنذاك فقدّم للعالم مفاهيم شاملة وأسس ثابتة تغطي جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال الأسباب:

- ١- التعرف والضبط لمفهوم المشاركة السياسية والاستقرار السياسي في المنظور السياسي الاسلامي.
- ٢- أن هذه الدراسة ستوضح مدى تأثير المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي في النظام السياسي الإسلامي المتمثل في العهد النبوي المبارك والذي هو العهد الذهبي للإسلام والنموذج التطبيقي للنظرية السياسية الإسلامية.
- ٣- تعد الدراسة موضوعاً حيوياً جديداً في الفقه السياسي الاسلامي، وبحسب اطلاع الباحث فأن موضوع الدراسة لم يُبحث من قبل في عنوانه وخطته.

إشكالية الدراسة:

جاءت السيرة النبوية السياسية متكاملة وشاملة لبناء المجتمع المستقر الآمن والعاقل البعيد عن الاستبداد و التهميش للمواطن من المشاركة المؤثرة والصانعة للقرار في الشؤون العامة، حتى أصبحت المشاركة السياسية ظاهرة عميقة في النظام السياسي الإسلامي فمثلت فيه أحد الركائز والعوامل

(١) سورة الأنبياء آية رقم: ١٠٧.

(٢) سورة النحل آية رقم: ١١٢.

الأساسية، وولدت نضجاً ثقافياً وسياسياً في المجتمع نتج عنه استقراراً سياسياً وتعايش لا مثيل له بين الفئات المختلفة في المجتمع دينياً وعرقياً وقبلياً مع وجود المعارضة السياسية المكفولة بالاحترام والتعددية الفاعلة كما نصت على ذلك وثيقة المدينة التي هي في الواقع القانوني دستور للتعايش^(١).

وهذه الدراسة ستقوم بتحليل ورصد ظاهرة المشاركة السياسية في العهد النبوي ومدى تأثير هذه الظاهرة في الاستقرار السياسي في العهد النبوي المبارك، ولذلك تقوم الإشكالية على السؤال المحوري لها وهو: هل هناك تأثير حقيقي للمشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي؟ وينبثق عن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات وهو ما ستوضحه الفقرة التالية.

أسئلة الدراسة:

تجيب هذه الدراسة عن التساؤلات الآتية:

- ١- ما مفهوم المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي؟
- ٢- ما مفهوم الاستقرار السياسي في المنظور السياسي الإسلامي؟
- ٣- ما هو تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الآتي:

- ١- بيان مفهوم المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي.
- ٢- بيان مفهوم الاستقرار السياسي في المنظور السياسي الإسلامي.
- ٣- إبراز تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

منهجية الدراسة:

سلك الباحث مناهج بحثية متنوعة لاحتياج ومقتضيات الدراسة، وللوصول الى الهدف المرجو من الدراسة وهي كالتالي:

- **المنهج الاستقرائي الوصفي:** من أجل دراسة الظاهرة كان لا بد من استقراء الوقائع والمعلومات ثم توصيفها وصفاً دقيقاً من ناحية الظروف المحيطة بها ومعرفة أسباب وجودها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها.
- **المنهج التحليلي:** وذلك لعرض المادة العلمية التي تم جمعها والتي تختص بالمشاركة السياسية والاستقرار السياسي في العهد النبوي المبارك، ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي ثم تفسيرها وتحليلها ومناقشتها.
- **المنهج التاريخي:** وذلك لكشف ووصف المرحلة التاريخية للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي المتمثلة في العهد النبوي، لأجل توصيفها وتحليلها تحليلاً تاريخياً للوصول الى فهم الماضي وربطه بالحاضر والاستفادة منه للمستقبل.

(١) قميحة، جابر، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص: ٧.

الدراسات السابقة:

بحسب اطلاع الباحث فإنه لم يقف على دراسات سابقة للموضوع بهذا العنوان ووجد الباحث من خلال القراءة الشاملة لموضوع المشاركة السياسية في المنظور الإسلامي دراستين قاربتا الى حد ما موضوع الدراسة وهما:

١- المشاركة السياسية ومدى تحقيقها في صدر الإسلام: دراسة مقارنة بالمجتمع الغربي، ناصر سعد خليفة السعداوي، رسالة ماجستير، كلية أصول الدين، جامعة أم درمان، السودان، ٢٠١٢م. وقد ركزت هذه الدراسة على التعرف على المشاركة السياسية في تاريخ الأمم عامة وفي العهد الأول للإسلام خاصة. ووضع المقارنة بين المفهوم الإسلامي للمشاركة السياسية والمفهوم الغربي في القرنين السابع والثامن الميلادي، وقد اختلفت هذه الدراسة عن دراستي فهذه دراسة مقارنة بينما دراستي عن تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

٢- فقه المشاركة السياسية بين التأصيل والممارسة، للباحث حسن محمد سلمان، دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ٢٠١٤م. وقد تناولت هذه الدراسة تأصيل مفهوم المشاركة السياسية تأصيلاً فقهياً لإبراز وعرض نماذج من الفكر السياسي الإسلامي والممارسة الراشدة من خلال فاعلية المجتمع المسلم، وأكد الباحث في دراسته على أهمية الوصول لرؤية شرعية متكاملة حول مفهوم المشاركة السياسية، وهذه الدراسة تختلف عن دراستي، إذ أنها ركزت على التأصيل الفقهي وربطه بالواقع السوداني كدراسة حالة، بينما دراستي تناولت تأثير المشاركة السياسية على الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

هيكلية الدراسة:

احتوت الدراسة على مقدمة ومبحثين، وخاتمة وهما كالآتي:

المقدمة.

المبحث الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمشاركة السياسية من منظور إسلامي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم المشاركة السياسية لغة واصطلاحاً. والمطلب الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستقرار السياسي من منظور إسلامي.

المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي، ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية في العهد النبوي.

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية من منظور إسلامي

ظهرت المشاركة السياسية بشكل متلازم وحيوي، وتبلورت معالمها وقواعدها بصورة كاملة عند الممارسة السياسية في النظام السياسي الإسلامي. وسنبين في هذا المبحث هذه المشاركة السياسية وحضورها الجلي في المنظور الإسلامي.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للمشاركة السياسية لغة واصطلاحاً.

مصطلح المشاركة السياسية تشكل من مفردتين ركبتا تركيباً إضافياً، سيقوم الباحث بتعريف كل مفردة على حدة، ثم التعريف للمعنى الاصطلاحي للمشاركة السياسية.

أولاً: تعريف المشاركة لغة واصطلاحاً:

كلمة مشاركة مصدر من الفعل الرباعي "شارك"، وتفيد في وضع اللغة الخلط والمزج، والاختلاط الناتج عن خلط في الملكية أو في صفة الشريكين، ومعناه: أن يوجد شيء لاثنتين فصاعداً؛ عينا كان ذلك الشيء أو معنى^(١).

وأما المشاركة اصطلاحاً: فقد عرفها البعض بأنها "اتفاق بين شخصين - فأكثر - مكلفين بإيجاب وقبول طوعية واختياراً للقيام بعمل من الأعمال"^(٢)، في حين ذهب أحد الباحثين إلى أن المشاركة تعني "حصول الفرد على نصيب من شيء ما؛ أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام"^(٣).

ويلاحظ الباحث من التعريفين أن المعنى الاصطلاحي قريب من المعنى اللغوي، وأن التعريف الأول اتجه إلى المعنى العام للمشاركة؛ بينما ركز التعريف الثاني على الصفة التفاعلية الاجتماعية العامة، ومن هنا يميل الباحث إلى ما ذكره الباحث سامية بادي أن المشاركة تعني: "المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام"^(٤).

(١) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب المتوفى: ٨١٧هـ، بصائر ذو التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث، المجلس الأعلى للشتون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م، ص: ٣١٣. هكذا يكون التهميش وفي كل الإحالات اللاحقة.

(٢) سلمان، حسن محمد، فقه المشاركة السياسية التأصيل والممارسة، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية، ٢٠١٤م، ص: ٤٦.

(٣) عبد الإله، وردى، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، متوفر على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid104505>

(٤) بادي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٥م، ص: ٢٦.

ثانياً: تعريف السياسة لغة واصطلاحاً:

أما السياسة في اللغة فهي مصدرًا من الفعل ساس يسوس، ولها معانٍ ودلالات لغوية متعددة ومتنوعة، منها: الطبع والخلق والسجية^(١)، ومعاني القيادة والرئاسة والمعاملة والحكم والتربية والترويض والإصلاح^(٢)، وفي الحديث الشريف "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء"^(٣).

السياسة في المنظور السياسي الإسلامي:

اتسمت تعريفات السياسة في المنظور السياسي الإسلامي باستحضارها المعنى اللغوي القائم على الرعاية والقيام على الشيء بما يصلحه، فقد عرف ابن عقيل أن السياسة: ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي^(٤)، ويُعدُّ تعريف أحمد عليوي أحد الباحثين المعاصرين أقرب تعريف يوضح مقصود السياسة في الفكر السياسي الإسلامي ويحول دون تداخله بالسياسات الأخرى؛ حيث عرّف السياسة أنها ما يمكن إصلاح أحوال الدولة الداخلية والخارجية به، على وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وأحكامها المنصوصة وغير المنصوصة لتحقيق السعادة لعموم الناس في الدنيا والفوز للمسلمين في الآخرة^(٥).

ويرى مجيد أبو حجر أن السياسة هدفها الإصلاح العام وتنتجه إلى المقاصد وتعتمد الاجتهاد، وفق مقتضيات الشرع في أحكامها، وقواعده العامة، ومقاصده الكلية^(٦).

وفي ضوء ما سبق نستطيع القول أن السياسة في المنظور السياسي الإسلامي تعني رعاية شئون الأمة داخلياً وخارجياً بما يحقق المصالح ويدفع المضار، وفق المصادر التشريعية الإسلامية. وقد اختار الباحث هذا التعريف لاعتبارين: الأول: عدم اقتصار السياسة على الوسائل، بل هي تشمل الوسائل والأحكام، والقوانين، وكل متعلقات الدولة، والثاني: وضع الضابط الشرعي للسياسة الشرعية وهو اعتمادها على المصادر التشريعية الإسلامية.

(١) الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، المتوفى ١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، الجزء السادس عشر، دار الهداية، الكويت، ٢٠٠٦م، ص: ١٥٥.

(٢) بادبي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، مرجع سابق، ص: ٢٦.

(٣) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، ١٩٤هـ- المتوفى ٢٥٦هـ، الجامع الصحيح، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا الطبعة الأولى-١٤٢٣م-٢٠٠٢م، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، (رقم: ٣٤٥٥)، ومسلم، أبو الحسين مسلم ابن الحجاج، المتوفى ٢٠٦هـ- ت ٢٦١هـ، المسند الصحيح، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، كتاب الإمارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول، رقم: ٤٨٧٩.

(٤) ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المتوفى ٧٥١هـ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢م، ص: ١٧.

(٥) الطائي، أحمد عليوي حسين، الموازنة بين المصالح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص: ١٩٧.

(٦) أبو حجر، مجيد محمود سعيد، قواعد السياسة الشرعية في تعيين موظفي الدولة في الاسلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٥م، ص: ١٨.

ثالثاً: مفهوم مصطلح المشاركة السياسية:

يعد تعريف حسن محمد سلمان أوضح تعريفات المشاركة السياسية تعبيراً عن فلسفتها الإسلامية حيث عرفها أنها "أداء الواجب الرسالي في إقامة الدين و عمران الدنيا وبذلك يتحقق الاستخلاف الاجتماعي العالمي في إطار ثلاثية الفلسفة السياسية الإسلامية المتمثلة في التوحيد- التسخير- الاستخلاف، ليشمل حركة المجتمع كافة في إقامة الدين و عمران الدنيا"^(١)، أي أنها واجبة وليست تطوعاً، وتشمل حركة المجتمع كله، وتهدف إلى إقامة الدين و عمران الدنيا.

وقريب منه تعريف القريشي حيث عرفها أنها "مجموعة الأنشطة الفكرية والعملية التي تتسع لتشمل الأعمال والأنشطة السياسية المباشرة وغير المباشرة، التي تلي أهداف الشريعة والمجتمع والدولة الإسلامية"^(٢). ومن خلال ما تقدم يمكننا القول أن المشاركة السياسية في المنظور السياسي الإسلامي تعني: مساهمة المواطنين المباشرة أو غير المباشرة في رعاية شئون الدولة داخلياً وخارجياً بما يحقق المصالح ويدفع المضار وفق المصادر التشريعية الإسلامية.

المطلب الثاني: التعريف اللغوي والاصطلاحي للاستقرار السياسي من منظور إسلامي:

يتكون عنوان هذا المطلب من لفظتين ركبنا تركيباً إضافياً، وهما (الاستقرار - السياسة)، وقد كشف الباحث سابقاً مفهوم كلمة السياسة لغةً واصطلاحاً، وسيقدم الباحث تعريفاً بكلمة الاستقرار ثم يتناول تعريف مصطلح الاستقرار السياسي، وذلك كما يأتي:

أولاً: تعريف كلمة الاستقرار في اللغة:

الاستقرار مصدر من الفعل الخماسي استقرَّ، وأصله يرجع إلى الماضي الثلاثي المضاعف (قرَّ)، والجذر اللغوي "قَرَّ"، يشير إلى عدد من المعاني اللغوية، أهمها مما يتعلق بمناط بحثنا معنيان:

- **الأول: السكون والمستقر:** أي ما حصل في الشيء من السكون، وما صار إليه وثبت عليه، قال الفيروز آبادي: "قَرَّ بالمكان يَقَرُّ، بالكسر والفتح، قَرَّراً وقُرُوراً وقَرّاً وقَرّاً: ثَبَّتَ، وَسَكَنَ، كَاسْتَقَرَّ وَتَقَارَّ"^(٣).

- **الثاني: التمكن:** قال ابن فارس: "القاف والراء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدهما على برد، والآخر على تمكُّن فالأوّل القُرُّ، وهو البرْد... والأصل الآخر التمكن، يقال قَرَّ واستَقَرَّ"^(٤).

(١) سلمان، حسن، فقه المشاركة بين التأصيل والممارسة، مرجع سابق، بتصرف، ص ٩٨/٩٩.

(٢) القريشي، علي حسن، دراسة تحليلية لمفومات التربية والسياسة في ضوء القرآن والسنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ص: ٢٧٦.

(٣) الفيروز آبادي، بصائر ذو التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مصدر سابق، الجزء الرابع، ص: ٢٥٠.

(٤) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، المتوفى ٣٩٥هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، الجزء

الخامس، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص: ٧.

من خلال هذين المعنيين يتبين للباحث أن الاستقرار لغة يشير إلى التمكن في المكان، والسكون والنبات، وفي هذا إشارة إلى لازم الاستقرار وهو التمكن الذي يضمن عدم وجود القلاقل والإزعاجات. وقد يكون الاستقرار في الرأي والفكر؛ ويعني سكون الفكر بعد اختيار رأي على غيره، ومنه كلمة القرار: إشارة إلى الرأي المستقر عليه بين عدة قرارات وآراء فيكون القرار هو النهاية والمستقر عليه^(١).

ثانياً: التعريف الاصطلاحي للاستقرار السياسي:

تكاد جميع التعريفات تعتمد على المعنى اللغوي من الثبات والتمكين، مع اختلافات في الماهية والتفاصيل التي يستلزمها التمكن والثبات بما يضمن الاستمرارية، وسوف يتناول الباحث طرفاً من التعريفات ليقف على ماهية الاستقرار السياسي.

يرى نايف الخريشا أن الاستقرار السياسي هو حالة التوازن بين الدولة والشعب وبين الأفراد والمجتمع، وذلك أن الأمن عندما يتحقق ويتم فيه تجاوز الخوف ويصل الشعب إلى حالة الإشباع للضروريات الحياتية مع كفالة الحريات والعدالة والمساواة^(٢)، أي أن الاستقرار السياسي يعني القدرة التي تحقق تمكين النظام، من خلال تسير الأزمات وإنهائها، وحل الصراعات بدون عنف، مما يزيد في شرعية النظام السياسي.

وذهب العثماني إلى تحديد ماهية الاستقرار السياسي في قدرة النظام على المحافظة على نفسه ومواجهة الأزمات وإدارة الصراعات، مع التمكن من إجراء التغييرات اللازمة للاستجابة للحد الأدنى من توقعات المواطنين وحاجاتهم^(٣)، واتجهت بعض التعريفات لربط التمكين بالشرعية الدستورية التي تقوم على التوافق المجتمعي بين الشعب والنظام الحاكم، وفي إطار هذا الربط أكد الصفار على أن الاستقرار السياسي مرهون بعدد من الأبعاد السياسية الأساسية، وهي: (حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، دستور ثابت، قرار سيادي، وشرعية للنظام) ويربط الصفار بين الشرعية القائمة على الاختيار النزاهة وقوة واستقرار النظام وضمن استمراريته^(٤).

وفي التعريفات الحديثة الاستقرار السياسي يعني "قدرة النظام السياسي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير، والتكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به، على نحو

(١) السعيد، فواز عبد الرحيم، صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م، ص: ٢١.

(٢) الخريشا، ناصر نايف حديثه، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٩م - ٢٠١٧م، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٧م، ص: ١١٥.

(٣) العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، مؤتمر الوسطية الدولي، طرابلس، لبنان، ١٤ أبريل، ٢٠٠٨م، ص: ٩٧.

(٤) الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضمناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٥م، ص: ١٥.

يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره، ويحول دون تعرضه لأية أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية^(١).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول أن الاستقرار السياسي في المنظور الإسلامي يعني قدرة النظام السياسي الشرعي ومؤسساته على تسيير شئون الدولة داخلياً وخارجياً بكفاءة وفاعلية، والتكيف مع التغيرات وفق المقاصد الشرعية بما يحفظ الدين والدنيا، ويحقق العدل والمساواة والتنمية.

المبحث الثاني: أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

ارتبطت المشاركة السياسية بالاستقرار السياسي ارتباطاً وثيقاً تجلّى بما شهدته المدينة المنورة بعد تأسيس الدولة الإسلامية الأولى فيها من استقرار وتماسك، وقد رصد الباحث هذا التأثير المشاركة السياسية في مطلبين:

المطلب الأول: أشكال المشاركة السياسية في العهد النبوي.

لقد اتخذت المشاركة السياسية أشكالاً متعددة في العهد النبوي، الأمر الذي جعل تأثيرها على الاستقرار السياسي جلياً ومباشراً وهذه أهم أشكالها:

أولاً: المشاركة السياسية عن طريق البيعة:

البيعة هي عقد سياسي يتضمن إقرار موضوع البيعة وتحمل تبعاتها السياسية والشرعية والعرفية، وقد تمت البيعة في العهد النبوي خمس مرات، ثلاث بيعات على الإيمان؛ وهي: بيعة العقبة الأولى، وبيعة النساء، وبيعة من آمن يوم الفتح^(٢)، وبيعتان سياسيتان؛ تجلت معالم المشاركة السياسية في كل بيعة منهما، وهاك موجزها باختصارها:

أ - بيعة العقبة الثانية:

تمثل هذه البيعة حجر الأساس في تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة والتي تمثل فيها المشاركة السياسية المعلم البارز فقد كانت في المرحلة المكية في العام الثالث عشر من البعثة، وقد شارك فيها ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان^(٣)، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه^(٤).

(١) محمد، شيماء محي الدين، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا، أطروحة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥م، ص: ٢١٠.

(٢) ابن حنبل، أحمد محمد، ١٦٤هـ - المتوفى ٢٤١هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج شعيب الأرنؤوط وآخرون، الجزء الثالث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، برقم (١٤٥٦٩)، ص: ٤١٥، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده محتمل للتحسين.

(٣) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٥٨٣٦)، ص: ٤٦٠، وذكر فيه حضور نسيبة بنت كعب، وأسماء بنت عمرو، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط.

(٤) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٤٩٦)، ص: ٣٢٢، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

ومن مظاهر المشاركة السياسية في بيعة العقبة الثانية:

كانت بيعة العقبة الثانية في العام الثالث عشر من البعثة، أي أنها تمت في المرحلة المكية قبل تأسيس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، ولكنها كانت حجر الأساس في تأسيس دولة الإسلام في المدينة المنورة، لهذا يعدها الباحث نموذجاً مبكراً من المشاركة السياسية في العهد النبوي.

وقد شارك فيها ثلاثة وسبعون رجلاً وامرأتان^(١)، كما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: مكث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين، يتبع الناس في منازلهم بعكاظ ومجنة، وفي المواسم بمنى ... فرحل إليه منا سبعون رجلاً حتى قدموا عليه في الموسم، فواعدناه شعب العقبة، فاجتمعنا عنده من رجل ورجلين حتى توافينا، فقلنا: يا رسول الله؛ علام نبايعك، قال: "نبايعوني على السمع والطاعة في النشاط والكسل، والنفقة في العسر واليسر، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تقولوا في الله لا تخافون في الله لومة لائم، وعلى أن تنصروني فتمنعوني إذا قدمت عليكم مما تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم ولكم الجنة"، قال: فقمنا إليه فبايعناه^(٢)، وفي رواية كعب بن مالك إضافة مهمة، قال صلى الله عليه وسلم: أخرجوا لي اثني عشر نقيباً منكم يكونون على قومهم، فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً منهم تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس^(٣).

تضمنت هذه البيعة شروطاً دستورية وسياسية ومما يدل على حق الأمة السياسي في البيعة منها: شرط السمع والطاعة وهو حق سياسي للحاكم على الرعية في الإسلام، واشتراط النفقة في العسر واليسر والتي هي من التزامات الدولة تجاه رعاياها وتضمن بها التكافل وتحفظ بها المجتمعات. وشرط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: وهو شرط التناصح بما يحمل من تقويم الخطأ ومعارضة المنكر، وله ارتباط وثيق بالأبعاد السياسية^(٤).

وشرط النصرة والحماية: وهو شرط سياسي مهم، ويعني وجود قوة داخلية لحماية الدولة الناشئة وقائدها؛ مما يسمح باستمرارها، ويفصح عن قوتها، ويحقق لها القوة الداخلية والخارجية، فهذه الشروط

(١) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٥٨٣٦)، ص: ٤٦٠، وذكر فيه حضور نسيبة بنت كعب، وأسماء بنت عمرو، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط.

(٢) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٤٩٦)، ص: ٣٢٢، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم.

(٣) ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري الماعري، المتوفى ٢١٣هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، ص: ٤٤٠ - ٤٤٨.

(٤) المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى

شروط لازمة لقيام الدول واستمرارها واستقرارها ونجاحها مما يؤكد أن هذه البيعة كانت صورة للمشاركة السياسية، "وهي الحدث السياسي الذي تكونت الدولة الإسلامية كلها على أساسه، هي اتفاق شراكة واسع المعاني ودفاع مشترك من أجل البعض"^(١).

طلب الرسول صلى الله عليه وسلم من الأنصار المبايعين أن يخرجوا له اثني عشر نقيباً يكونون على قومهم، كما في رواية كعب بن مالك إضافة مهمة، ... فأخرجوا منهم اثني عشر نقيباً منهم تسعة من الخزرج وثلاثة من الأوس^(٢). وهذا فيه تأسيس للوكالة السياسية واستدل به كثير من المعاصرين على ذلك وهو نموذجاً للتمثيل النيابي، حيث يمثل مجموع مختارة بقية القوم، ويظهر في نسبة الأعداد من القبيلتين التمثيل النسبي في الاختيار، فقد كان عدد الذين حضروا البيعة من الخزرج أكثر من الذين حضروا البيعة من الأوس، ثلاثة أضعاف من الأوس بل يزيدون، ولذلك كان النقباء ثلاثة من الأوس وتسعة من الخزرج^(٣).

ب- بيعة الرضوان:

قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه^(٤): ... حيث جاء الخبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن قريشاً صادوه عن البيت وأنهم محاربوه، فأرسل رسول الله عثمان بن عفان يخبر قريشاً أن رسول الله لم يأت لحرب، وإنما جاء زائراً لهذا البيت معظماً لحرمة، فبلغهم عثمان ما أرسل به، فاحتبسته قريش عندها، فبلغ رسول الله والمسلمين أن عثمان قد قتل^(٥)، دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى مبايعته على قتال المشركين ومناجزتهم فبايع الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الموت^(٦)، وعلى الصبر، وعدم الفرار^(٧)، وهذه البيعة صورة من المشاركة السياسية ومن معالم ودلائل أن الجميع شارك في هذه البيعة طاعة واختياراً - ولم يتخلف إلا الجد بن قيس؛ وكان من المنافقين-^(٨)، وهذا يدل على الحرية والمشاركة في الشأن السياسي للأمة، كما يدل على التعاون بين القائد -الرسول- وأفراد الدولة في تحقيق هيبة الدولة وصناعة مكانتها في السياسة الخارجية.

(١) المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، مرجع سابق، ص: ٩٤.

(٢) ابن هشام، جمال الدين عبد الملك: السيرة النبوية مرجع سابق، الجزء الأول، ص: ٤٤٠-٤٤٨.

(٣) الغضبان، منير محمد، التربية القيادية، دار الوفاء، المنصورة، مصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ص: ٦٧.

(٤) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة، مرجع سابق، الجزء الثاني، برقم (١٨٥٦)، ص: ١٤٣٨.

(٥) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الرابع، برقم (١٨٩٣٠)، ص: ٣٢٣، قال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس، مرجع سابق، الجزء السادس برقم (٦٧٨٠)، ص: ٢٦٣٤.

(٧) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الوصية، باب بيعة الحديبية، مرجع سابق، الجزء السادس، برقم (٤٨٣٦)، ص: ٢٥.

(٨) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب الوصية، باب بيعة الحديبية، مرجع سابق، الجزء السادس، برقم (٤٨٣٨)، ص: ٢٥، وكان الجد بن قيس من المنافقين.

ثانياً: المشاركة السياسية عن طريق ممارسة الشورى:

تُعد الشورى شكل من أشكال المشاركة السياسية حيث مارسها المسلمون في العهد المكي وبالذات في الجوانب السياسية العامة، فالرسول صلى الله عليه وسلم لا يترك المشاورة في أمره كله، وسنقف مع بعض هذه المشاورات السياسية في الآتي:

- **غزوة بدر:** حيث استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه في الخروج للغزوة قبل أن يخرج^(١)، واستشارهم بعد غزوة بدر في أمر الأسرى^(٢)، وكذلك مشورة الحباب بن المنذر على المسلمين بتغيير مكانهم وينزلوا بالقرب من ماء بدر ليشربوا ويمنعوا عدوهم من باب الحرب والمكيدة، وقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم بهذا الرأي العسكري الحربي السياسي^(٣).

- **غزوة أحد:** استشار الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه في الدفاع عن المدينة من داخلها، أو الخروج للحرب خارج المدينة، ونزل على رأي ومشورة الأغلبية، خلافاً لما اقترحه عليهم ابتداءً^(٤).

- **غزوة الأحزاب أو غزوة الخندق**^(٥): وتظهر المشورة فيها حينما أشار سلمان الفارسي بحفر خندق يحول بين المشركين ودخول المدينة وأخذ الرسول الله صلى الله عليه وسلم بمشورته^(٦).

وقد استشار النبي صلى الله عليه وسلم قادة الأنصار في عقد معاهدة مع غطفان على ثلث ثمار المدينة لفك حصار الأحزاب عن المدينة في غزوة الأحزاب، كي يدفع المضرة الواقعة على المسلمين والمحيطه بالمدينة المنورة من تحالف الأحزاب عليهم وتكالبهم على حربهم عن قوس واحدة، وقد رفض قادة الأنصار الصلح

(١) مسلم، المسند الصحيح المختصر، كتاب المغازي، باب أسرى بدر، مرجع سابق، الجزء الخامس، برقم (٤٦١٠)، ص: ١٥٧.

(٢) الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، المتوفى ٤٠٥ هـ، المستدرک على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الجزء الثاني، دار الكتب العربية، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ-٢٠٠٢ م، برقم (٣٢٧٠)، ص: ٣٩٥. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧ هـ، المغازي، تحقيق: مارسدن جونز، الجزء الأول، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ-١٩٨٩ م، ص: ١٩٥.

(٤) أحمد، مسند الإمام أحمد، مرجع سابق، الجزء الثالث، برقم (١٤٨٢٩)، ص: ٣٥١، قال شعيب الأرنؤوط: صحيح لغيره وهذا إسناد على شرط مسلم، ولمزيد من تفاصيل الغزوة وأحداثها، والواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧ هـ، المغازي، الجزء الأول، مرجع سابق، ص: ١٩٥.

(٥) ابن هشام، السيرة النبوية، مرجع سابق (الجزء الثاني، ص: ٢١٤، والبيهقي، أحمد بن الحسين، المتوفى ٤٥٨ هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلججي، الجزء الثالث، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، ص: ٣٩٣.

(٦) البخاري، الجامع الصحيح المختصر، كتاب فضائل الصحابة، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، الجزء الرابع، مرجع سابق، برقم (٣٨٧٤)، ص: ١٥٠٤.

السياسي، بأدب بالغ وإيمان عظيم وتعظيم لله ورسوله، ونزل رسول الله على رأيهم وتحمل الجميع شدة الحرب حتى هزم الله الأحزاب وحده^(١).

ثالثاً: المشاركة السياسية عن طريق حرية الاختيار:

الحق الدستوري للأمة يعطي كل فرد بالغ عاقل "أن يكون له رأي في مصير الدولة، لأنه منعم عليه بنصيبه من الخلافة العمومية... فالمسلمون سواسية في حق التصويت وإبداء الرأي"^(٢)، وتشهد السنة العملية بوجود الاختيار كنوع من المشاركة السياسية، ومن ذلك:

أمر النبي صلى الله عليه وسلم الأنصار في بيعة العقبة الثانية أن يختاروا من بينهم اثني عشر نقيباً يكونوا عرفاء عليهم، وقد أكد الصلابي جانب المشاركة السياسية الظاهر في اختيار النقباء مقررًا: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعين النقباء إنما ترك طريق اختيارهم إلى الذين بايعوا، فإنهم سيكونون عليهم مسئولين وكفلاء، والأولى أن يختار الإنسان من يكفله ويقوم بأمره^(٣).

كما أقر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة على اختيارهم خالد بن الوليد بعد موت القادة الثلاثة الذين رشحهم النبي صلى الله عليه وسلم وأخبر بقتلهم قبل خروجهم للغزو، ولم يحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثلاثة رابعاً وكان بوسعهم أن يفعل، غير أنه صلى الله عليه وسلم ترك المسلمين يختاروا لأنفسهم الأصلح وتتكون لديهم القدرة على المشاركة، وهذا من فقه السياسة ومسؤولياتها^(٤).

رابعاً: المشاركة السياسية للمرأة في العهد النبوي.

كان للنساء دور وحضور فاعل في المشاركة السياسية على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أشار الإمام مسلم إلى معنى المشاركة حيث بَوَّب في صحيحه باباً بعنوان: باب غزوة النساء مع الرجال^(٥)، وقد تمثلت مشاركة النساء سياسياً في العهد النبوي في أشكال مختلفة وكثيرة منها:

- حضور امرأتين من نساء الأنصار في بيعة العقبة الثانية وهي بيعة سياسية وحق سياسي كفله الشرع الإسلامي للمرأة كما كفله للرجل^(٦).

(١) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المتوفى ٣٦٠هـ، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الجزء السادس، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية، ١٩٨٣م، برقم (٥٤٠٩)، ص: ٢٨. والصلابي، علي محمد، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م الطبعة السابعة، ص: ٦٠٣.

(٢) المودودي، أبو الأعلى، ت ١٩٧٩م، نظرية الإسلام وهدى في السياسة والقانون والدستور، ترجمة: جليل حسن الإصلاح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ص: ٥٥.

(٣) الصلابي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٢٤٩.

(٤) المقرئزي، (أحمد بن علي بن عبد القادر، المتوفى ٨٤٥هـ، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، الجزء الأول، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص: ٣٤٩/٣٤٨.

(٥) مسلم، الجامع الصحيح المختصر، الجزء الخامس، كتاب المغازي، باب غزوة النساء مع الرجال، رقم (٤٧٠٦)، ص: ١٩٦.

(٦) مفتي، محمد أحمد، مفاهيم سياسية، دار البشير عثمان، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ص: ٣٢.

- ما قامت به أسماء بنت أبي بكر الصديق في الهجرة، والهجرة الى المدينة هي النقطة السياسية التي تأسست بها الدولة^(١).

- مشورة أم سلمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم الحديبية، وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما فرغ من كتابة صلح الحديبية أمر الصحابة بالتحلل من العمرة لكنهم رفضوا ولم يقيم أحد، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم ودخل على أم سلمة وهو غاضباً، فأشارت عليه أن يتحلل هو أولاً حتى يراه الناس، فخرج عليهم وبدأ بالتحلل فلما رآه الصحابة قاموا وبادروا الى التحلل^(٢).

المطلب الثاني: مؤشرات الاستقرار السياسي في العهد النبوي.

المقصود بالمؤشرات هي الجوانب التي يقاس الاستقرار السياسي من خلالها، وتتحدد درجته بدرجة وجودها، فهي أبعاد سياسية واجتماعية يدل وجودها على الاستقرار السياسي، كما يشير ضعفها وانعدامها إلى ضعف الاستقرار السياسي أو عدمه. يذكر الباحث أهم المؤشرات في العهد النبوي المبارك وهي كما يأتي:

أولاً: الثبات الدستوري:

تمتعت الدولة الإسلامية في العهد النبوي بالثبات الدستوري، فالدستور أساسه القرآن الكريم والسنة النبوية، وتنبتق منهما الشريعة بثباتها في القواعد والأصول ومرونتها في الفرعيات والمستجدات، بما يكفل لها الصلاحية التامة للزمان والمكان وعدم التغيير، وقد فرض الإسلام على المسلمين جميعاً الرجوع دائماً عند الاختلاف وتعدد الرأي في شئون الحياة، إلى الأصلين العظيمين القرآن والسنة^(٣).

وثبات الدستور واستقراره يمنع جعله عرضة للمطامع السياسية والأهواء الشخصية، وهذا من أعظم ما يمهّد للاستقرار السياسي العام ويزيد قوة النظام ويمكن له سياسياً واجتماعياً. وهذا ما جاء في نصوص معاهدة المدينة "وإنه مهما اختلفتم فيه من شيء فإن مرده إلى الله وإلى محمد صلى الله عليه وسلم..."^(٤)، فشرط وثيقة المدينة تحدد الدستور الذي سينظم شئون الدولة الجديدة، وفيها "تأكيد سلطة عليا تقيم على المدينة وتفصل في الخلافات منعاً لقيام اضطرابات في الداخل من جراء تعدد السلطات، وفي نفس الوقت تأكيد ضمني برئاسة الرسول صلى الله عليه وسلم على الدولة"^(٥).

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المتوفى ٧٧٤ هـ، السيرة النبوية، المحقق: مصطفى عبد الواحد، الجزء الثاني، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م، ص: ٢٣٤.

(٢) الصلاحي، محمد علي، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٦٨٠.

(٣) الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن شافع المتوفى ٢٠٤ هـ، تفسير الإمام الشافعي، جمع وتحقيق: أحمد بن مصطفى الفران، الجزء الثاني، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ص: ٦١٧.

(٤) الهندي، محمد حميد الحيدر، المتوفى ١٤٢٤هـ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٧هـ، ص: ٤١ - ٤٧.

(٥) سالم، السيد عبد العزيز، التاريخ السياسي والحضاري للدولة العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص: ١٠٢.

ثانياً: سيادة القانون:

تمتع الدستور الإسلامي والقانون والأحكام المنبثقة عنه بما يعرف في الأدبيات السياسية المعاصرة بسيادة القانون، والسيادة تطلق على اتجاهين:

أ- التفرد في الحكم: وقد نص علماء السياسة الشرعية على أن الحاكم هو الله رب العالمين^(١)، ولا حكم لسواه من البشر، وليس لأحد أن ينازعه في الحكم والتشريع^(٢).

ب- تساوي الجميع أمام القانون: فلا فرق في ذلك بين الناس وذلك يعني "خضوع الحاكم والمحكومين للقانون"^(٣).

ومن المظاهر في المساواة للجميع أمام القانون: تطبيق حد السرقة على المرأة المخزومية التي سرقت فأراد أسامة بن زيد أن يشفع لها، قال عروة بن الزبير: فلما كلمه أسامة فيها تلّون وجه رسول الله، فلما كان العشي قام رسول الله خطيباً فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: "أما بعد فإنما أهلك الناس قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، والذي نفس محمد بيده، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتلك المرأة فقطعت يدها"^(٤).

هكذا يتجلى تطبيق القانون على الجميع، وعدم الاستجابة لمحاولة تعطيل القانون لشرف المرأة في قومها، وهذا يمثل إعلاناً دستورياً ينص على سيادة القانون على الجميع بما يحقق العدل والمساواة ولو كان الحكم على أقرب الأقربين.

ثالثاً: العدل والمساواة:

العدل والمساواة في الأحكام هما ضمانتان للمجتمعات من الفوضى، وعنوان الاستقرار السياسي، وكفالة الرضا المجتمعي العام، وطريق قوة الدولة وبقاء الأمة.

وقد كانت الحياة السياسية في العهد النبوي تقوم على العدل والمساواة بصورة ليس لها مثيل، ومن ذلك: ما قدمه النبي صلى الله عليه وسلم من تطبيق عملي في نفسه كما عند البيهقي أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سوى الصفوف في غزوة بدر وضرب سواد بن غزية عندما برز عن الصف، وبعدما

(١) الآمدي، علي بن محمد، المتوفى ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الجزء الأول، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص: ١١٩.

(٢) المصري، مشير عمر، المشاركة في الحياة السياسية: في ظل أنظمة الحكم المعاصرة: رؤية فقهية معاصرة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ص: ٣٠.

(٣) خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة، مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص: ١٨٠.

(٤) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، كتاب المغازي، (برقم: ٤٣٠٤).

أوجعه رسول الله بقضيبه، طلب منه أن يقتص وبعد أن انتفض سواد وقبّل بطن النبي - صلى الله عليه وسلم -، تعجب النبي من فعله، فأجاب سواد: يا رسول الله، قد حضر ما ترى فأردت أن يكون آخر العهد أن يمس جلدي جلدك^(١). وفيما يخص المال فعند البيهقي أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "يأبىها الناس من أخذت له مالاً فهذا مالي"^(٢).

فالعدل في الإسلام لا يفرق بين الناس، إنما هدفه صيانة الحقوق ودفع المظالم، والناس أمام العدل في الإسلام سواء، وهكذا ينشأ الرضا عن النظام السياسي ويتولد الولاء للوطن والمحافظة عليه وحمايته من الزعزعة.

رابعاً: التنمية الاجتماعية الشاملة:

التنمية هي الرابط والضامن لعملية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية - فالتنمية المستدامة في ظل الحكم الراشد المستقر تضمن الاستثمار الضروري في الرأسمال البشري^(٣)، وهدفها دفع القدرات البشرية نحو الإيجابية عبر المشاركة بأنواعها المتعددة لما يعود على المواطن والمجتمع بالتقدم والازدهار. وفي العهد النبوي نلاحظ آثار التنمية في كل الجوانب والمجالات، فقد كانت هناك تنمية اجتماعية شاملة تضمنت (التنمية البشرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية)، فالدولة الإسلامية تقوم بتهيئة ما يحتاج الناس له من مختلف الصناعات والحرف والعلوم وتوفير سبل البحث والاختراع، وقد جعل الفقهاء ذلك من فروض الكفاية التي يجب وجودها في الأمة^(٤)، وبذلك ساهمت التنمية الشاملة في الاستقرار السياسي في العهد النبوي من خلال الآتي: تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً، وتحقيق الكفاءة والجودة والإتقان، وإثبات كفاءة الدولة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات.

خامساً: تجاوز الأزمات الداخلية:

تجاوز الأزمات الداخلية يعني تحقيق الأمن الاجتماعي العام، والذي هو قيمة سياسية أساسية في النظام الإسلامي كله، وسيادة قيمة الأمن وتكامل عناصره في المجتمع يدفع الفرد والمجتمع إلى الطمأنينة والاستقرار والتخطيط والعمل للمستقبل، والإسلام ينظر إلى الأمن بمفهومه الشامل الذي يحتاج إليه المجتمع^(٥).

(١) أخرجه البيهقي، دلائل النبوة، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: ٧١، وابن هشام، السيرة النبوية، مرجع سابق، الجزء الثالث، ص: ١٧٢.

(٢) أخرجه البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الجزء السادس، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص: ١٢٣.

(٣) محمد، غربي، الديمقراطية الحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، الجزائر، ٢٠١١م، ص: ٣٧٦.

(٤) الدميحي، عبد الله بن عمر بن سليمان، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٧م، ص: ١٢١.

(٥) عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص: ١٦٢.

ويظهر ذلك في العهد النبوي من خلال إلقاء الضوء على تعامل النبي صلى الله عليه وسلم مع اليهود، والمنافقين، وإفساح المجال لهم بالمشاركة في المجتمع.

فقد كان من أهداف وثيقة المدينة تصفير الأزمات الداخلية والتقليل منها، ويدل على ذلك أن اليهود فيما بينهم كانوا يختارون حكم النبي صلى الله عليه وسلم بينهم، كما في قصة اختلاف بني النضير وبني قريظة في دية القتلى بينهما، فحكموا النبي صلى الله عليه وسلم لأجل المساواة بينهم في الدية فنزلت الآية: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَن لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)^(١) فسوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم^(٢).

أما المنافقون فقد كانوا يمثلون أزمة داخلية حقيقية ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم تعامل معها بحكمة وصبر جميل، وقد ساهم في التغلب على أزمة النفاق في المدينة المنورة مشاركة الرسول صلى الله عليه وسلم الأنصار بصورة مباشرة في حل تلك الأزمة أو تحجيم ضررها الاجتماعي، ويشهد لذلك ما يأتي:

- قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر بعدما أشاع المنافق عبد الله بن أبي بن سلول حادثة الأفك: «يا معشر المسلمين، من يعذرني من رجل قد بلغني أذاه في أهل بيتي، فوالله ما علمت على أهلي إلا خيراً، ولقد ذكروا رجلاً، ما علمت عليه إلا خيراً، وما كان يدخل على أهلي إلا معي» فقام سعد بن معاذ الأنصاري فقال: يا رسول الله أنا أعذك منه إن كان من الأوس ضربت عنقه، وإن كان من إخواننا من الخزرج أمرتنا ففعلنا أمرك^(٣).

- ولما قال عبد الله بن أبي بن سلول "والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، وبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقام عمر فقال: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "دعه، لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه"^(٤).

يتضح في المثالين أثر المشاركة المجتمعية في تحجيم النفاق وأضراره، وحكمة النبي صلى الله عليه وسلم في صبره البالغ على أذى المنافقين قطع الطريق لتفاقم الأزمة بسبب الحمية والعصبية.

(١) المائدة آية رقم ٤٥.

(٢) العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، الجزء الأول، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ص: ٢٩١.

(٣) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التفسير، باب لولا جاءوه عليه بأربعة شهداء، (برقم ٤٧٥٠).

(٤) العمري، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص: ٤٠٩.

سادساً: تجاوز الأزمات الخارجية:

تجاوز النبي صلى الله عليه وسلم جميع الأزمات الخارجية وكان للمشاركة دور بارز في مواجهة تلك الأزمات، وإثبات كفاءة الدولة الجديدة واستقرارها في المدينة المنورة.

ظهرت المشاركة في صلح الحديبية وذلك في حرص رسول الله صلى الله عليه وسلم على تحقيق الاستقرار قائلاً "والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمت الله إلا أعطيتهم"^(١)، ولهذا وافق النبي صلى الله عليه وسلم على شروط الصلح بما فيها من إجحاف ظاهر في بعض الشروط، ولكنه صلى الله عليه وسلم تغاضى لوجود شرط يضع الحرب، ويؤمن الناس، ويحفظ الدماء، ويحقق الاستقرار؛ حيث جاء في شروط الحديبية "وضع الحرب بين الطرفين عشر سنين، يأمن فيهن الناس، ويكف بعضهم عن بعض"^(٢).

وفي ضوء ما تحقق يتأكد وجود مؤشرات الاستقرار السياسي في المدينة المنورة بصورة ظاهرة، رغم كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الدولة الإسلامية في العهد النبوي، وقد ساهمت المشاركة السياسية بمظاهرها المتعددة في تحقيق الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة.

الخاتمة:

توصل الباحث إلى عدد من النتائج كالتالي:

- ١- أن النظام السياسي الإسلامي سبق النظم والدساتير المعاصرة في جعل المشاركة السياسية حقاً دستورياً، وواجباً شرعياً، كما أعطى للأمة الحق في اختيار الحاكم ومراقبته ومحاسبته بل وعزله.
- ٢- أن جميع الضمانات اللازمة للمشاركة السياسية في النظام السياسي الإسلامي متوفرة، مثل: مشروعية المشاركة في الدستور، والحرية الفكرية، والمساواة، والمواطنة، ووجود المعارضة السياسية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية.
- ٣- أن العلاقة بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي - في المنظور الإسلامي - علاقة طردية؛ كلما زادت فاعلية المشاركة السياسية زاد الاستقرار السياسي، واتضحت هذه العلاقة في الثبات الدستوري، وسيادة القانون، والعدل، والتنمية، واستتباب الأمن، كما في العهد النبوي في المدينة.

(١) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، الجزء الثالث، كتاب بدء الوحي، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، (برقم: ٢٧٣٢)، ص: ٢٥٢.

(٢) موسى بن راشد العازمي، اللؤلؤ المكنون في سيرة النبي المأمون «دراسة محققة للسيرة النبوية»، الجزء الثالث، المكتبة العامرية للإعلان والطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، ص: ٣٢٢، والصلابي، علي محمد، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، مرجع سابق، ص: ٦٧٥، وما بعدها.

٤- ارتبطت مؤشرات الاستقرار السياسي بأشكال وصور المشاركة السياسية الشرعية التي توفرت في العهد النبوي والتي كانت تطبيقاً صحيحاً للواجبات الشرعية السياسية، وتطبيق الشرائع ضماناً لتحقيق الاستقرار السياسي في المنظور الإسلامي.

٥- ظهر أثر المشاركة السياسية في الاستقرار السياسي في العهد النبوي من خلال المؤشرات الآتية: الثبات الدستوري، وسيادة القانون، والعدل والمساواة، والتنمية الاجتماعية الشاملة، وتجاوز الأزمات الداخلية والخارجية.

المراجع:

قميحة، جابر، المعارضة في الإسلام بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب المتوفى: ٨١٧هـ، بصائر ذو التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.

سلمان، حسن محمد، فقه المشاركة السياسية التأصيل والممارسة، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية عام ٢٠١٤م.

عبد الإله، وردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، متوفر على الرابط <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid104505>

بادي، سامية، المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٥م.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني المتوفى ١٢٠٥هـ، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، ٢٠٠٦م.

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل ١٩٤هـ- المتوفى ٢٥٦هـ، الجامع الصحيح، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.

مسلم، أبو الحسين مسلم ابن الحجاج ٢٠٦هـ- ت ٢٦١هـ، المسند الصحيح، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية- ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

ابن القيم، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المتوفى ٧٥١هـ، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، تحقيق سيد عمران، دار الحديث، القاهرة، سنة الطباعة ٢٠٠٢م.

الطائي، أحمد عليوي حسين، الموازنة بين المصالح، دار النفائس، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.



- أبو حجير، مجيد محمود سعيد، قواعد السياسة الشرعية في تعيين موظفي الدولة في الاسلام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٥م.
- القريشي، علي حسن، دراسة تحليلية لمقومات التربية والسياسة في ضوء القرآن والسنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
- السعيد، فواز عبد الرحيم، صناعة القرار السياسي في الدولة الإسلامية الأولى (دراسة تحليلية)، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤م.
- الخريشا، ناصر نايف حديثه، التنمية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن ١٩٩٩م-٢٠١٧م، أطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ٢٠١٧م.
- العثماني، سعد الدين، دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي، مؤتمر الوسطية الدولي، طرابلس، لبنان، ١٤ أبريل، ٢٠٠٨م.
- الصفار، حسن موسى، الاستقرار السياسي والاجتماعي، ضروراته وضماناته، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٥م.
- محمد، شيماء محي الدين، العلاقة بين تداول السلطة والاستقرار السياسي للدول الإفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا، أطروحة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥م.
- المرسومي، كريم عبد الستار، التحليل السياسي لعصري النبوة والخلافة الراشدة، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- ابن حنبل، أحمد محمد، المتوفى ٢٤١هـ، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وتخريج شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، المتوفى ٢١٣هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.
- الغضبان، منير، التربية القيادية، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الواقدي، محمد بن عمر بن واقد، المتوفى ٢٠٧هـ، المغازي، تحقيق: مارسدن جونز، دار الأعلمي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن أيوب الحميري المعافري، المتوفى ٢١٣هـ، السيرة النبوية، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، الطبعة الثانية، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.



- البهقي، أحمد بن الحسين، المتوفى ٤٥٨هـ، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- البهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، الجزء السادس، دار الكتب العربية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المتوفى ٣٦٠هـ، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- الصابي، علي محمد، السيرة النبوية عرض وقائع وتحليل أحداث، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م الطبعة السابعة.
- المودودي، أبو الأعلى، ت ١٩٧٩م، نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور، ترجمة: جليل حسن الإصلاحي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- البياتي، منير محمد، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- المقريري، أحمد بن علي بن عبد القادر، المتوفى ٨٤٥هـ، إمتاع الأسماع بما للنبي من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، تحقيق: محمد عبد الحميد النميسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، المتوفى ٧٧٤هـ، السيرة النبوية، تحقيق مصطفى عبد الواحد الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٥هـ-١٩٧٦م.
- الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن شافع المتوفى ٢٠٤هـ، تفسير الإمام الشافعي، دار التدمرية، السعودية، الطبعة الأولى، جمع وتحقيق: أحمد بن مصطفى الفران، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الهندي، محمد حميد الله الحيدر، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، ١٤٠٧هـ.
- الأمدي، علي بن محمد، المتوفى ٦٣١هـ، الإحكام في أصول الأحكام، علق عليه العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- المصري، مشير عمر، المشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة (رؤية فقهية معاصرة)، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- خشيم، مصطفى عبد الله، موسوعة علم السياسة مصطلحات مختارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، مصراتة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.



- محمد، غربي، الديمقراطية الحكم الراشد رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، جامعة حسيبة بن بوعلبي الشلف، الجزائر، ٢٠١١م.
- الدميجي، عبد الله بن عمر بن سليمان، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- العمرى، أكرم ضياء، السيرة النبوية الصحيحة، محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد روايات السيرة النبوية، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.